مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

العقبات التي تحد من تفعيل الدور التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Obstacles that Limit the Activation of the Development Role of the Small and Medium-Sized Enterprises in Algeria

د. نوي نور الدين
naouinouredine2007@yahoo.fr
جامعة محمد بوضياف المسيلة

تاريخ الاستلام: 2018/04/09 تاريخ التعديل: 2018/05/24 تاريخ قبول النشر: 2018/06/05

الملخص:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية، وقد هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تعيق نموها وتطورها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عقبات مشاريع المؤسسات، الجزائر.

Abstract:

Small and medium enterprises is one of the most important key elements in achieving economic and social development in all countries of the world where it accounts for the highest percentage among all types of economic projects, study aimed to look at the importance of small and medium enterprises ،and to identify constraints faced by small and medium enterprises in Algeria and that hamper their growth and development.

Key words: Small and Medium-sized Enterprises, Obstacles, Algeria

المقدمة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية في أي دولة، وذلك بالنظر إلى ما تقدمه من مساهمة سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجات صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال أو على المستوى الكلي والمساهمة في خلق مناصب شغل، وفتحها مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية والتسويقية هذا من جهة، وما تقدمه من زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة، إضافة إلى ترقية الصادرات ودخولها للأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى. لهذا اهتمت دول كثيرة بهذه المشاريع اهتماما متزايدا وقدمت لها يد المساعدة بمختلف السبل وفقا للإمكانات المتاحة.

والجزائر وباعتبارها من الدول التي عرفت تحولا في سياستها الاقتصادية لتوجه نحو التنوع الاقتصادي، أعطت أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاع الاستراتيجي في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، أين قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيعها من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وخلق العديد من الهياكل والآليات والبرامج التي تدعم وتشجع نموها وتطورها في مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية، باعتبارها ركيزة أساسية في تقديم

المنتجات المختلفة التي تمون السوق الوطنية إلا أنها لم تحقق المساهمة المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فاعل نتيجة تعرضها للعديد من الصعوبات وخاصة في بداية تأسيسها والتي تحول من إمكانية نموها وتطورها واستمرارها.

ومن أجل ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي العقبات التي تحد من ترقية الاستثمار في الجزائر وتؤثر سلبا على تفعيل الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث: بناءا على اشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة تؤهلها للقيام بدور تنموي فعال لما لها من مرونة كبيرة في التكيف مع الاوضاع المختلفة بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها.

✓ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مشاكل تعيق من تفعيل دورها التنموي وتحد من نموها وتطورها.

أهمية البحث: تبرز أهمية موضوع البحث من المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي ظل ما تعاني به من مشاكل التي تقف أمام نموها واستمرار نشاطها بما يسمح بتفعيل دورها التنموي في الاقتصاد الوطني خاصة في ظل ما يعانيه قطاع المحروقات من انعكاسات لأسعار البترول وكذا ارتباط الاستثمار في هذا القطاع بمجموعة من المعيقات قد تؤثر سلبا على فعالية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا التشخيص إلى ابراز ما يلي:

✓ اعطاء صورة واضحة على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

✓ التعرف على واقع مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعاني منها.

تقسيمات الدراسة: للوصول إلى أهداف البحث والاجابة عن الإشكالية، قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال بإبراز الجهود مستمرة في خلق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المحور الأول، بالإضافة إلى تعرف على المشكلات التي تواجه الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في المحور الثاني.

المحور الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نظرا للظروف الاقتصادية الحالية انتشرت وتوسعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبحت تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية وساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر: ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة، كمية العمال ورقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم. ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد لأخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتباين المؤشرات الاقتصادية، لذا فإنه من الضروري تكيف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد [1].

أما تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر مر بعدة مراحل ذلك استجابة للمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر القوانين توجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلة آخرها قانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قام بتعريفها وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، فحسب المادة الخامسة أشار إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي [2]:

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

- ✓ لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصتها السنوية خمسمائة (1) مليار دينار جزائري؛
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

هذا وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد التالية [3]:

المادة الثامنة: " تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايير دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (200) مليون دينار جزائري الى مليار دينار جزائري ".

المادة التاسعة: " تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (400) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (200) مليون دينار جزائري ".

المادة العاشرة: " تعرف المؤسسات المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (40) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (20) ملايين دينار جزائري ".

الجدول رقم (01): تعريف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الميزانية(مليون دينار)
المؤسسات المصغرة	1-9	أقل من 40	أقل من 20
المؤسسات الصغيرة	10-49	من 40 إلى أقل من 400	من 20 إلى أقل من 200
المؤسسات المتوسطة	50-250	400 إلى أقل من 4000	200 إلى أقل من 1000

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة حاسمة وفعالة لتنويع الاقتصادي وذلك لمساهمتها في تحقيق نسبة عالية من النمو وامتصاص البطالة وتجريد عجلة الاقتصاد، إذ تعد المحرك القاعدي للاقتصاد خاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة الاقتصادية والتحضير للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة *"OMC"*. الأمر الذي يحتم تأهيل وتطوير هذه المؤسسات ونقلها في حالة التقليد إلى حالة الاحتراف، وهذا ما أشار إليه نص المادة 15 من القانون التوجيهيي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء فيها" تهدف تدابير المساعدة والدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون إلى [4]:

- ✓ نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع االصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- ✓ العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تسهيل حصول على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- ✓ تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات؛
- ✓ تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

2- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يبدوا جليا تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالنظر لعدد التشريعات التي وضعتها لتسهيل عملية إنشاءها وترقيتها وتطويرها نظرا للدور الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام، عرفت تطور ملحوظ في عددها نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها

وهياكلها بمنحها جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016.

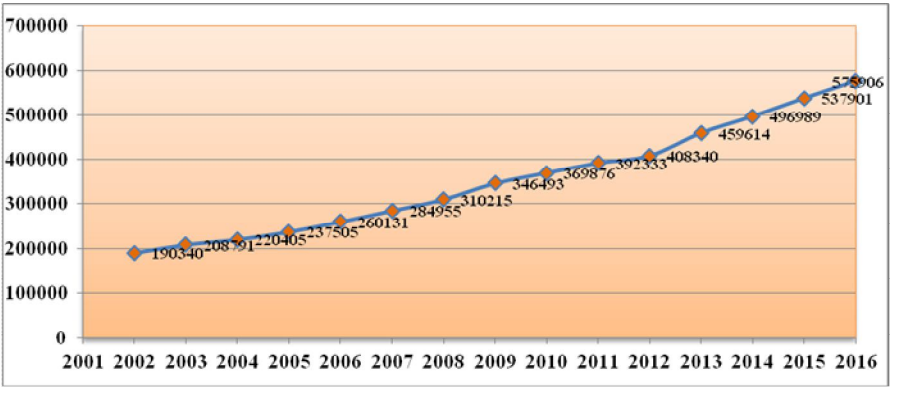

***Source** : réalisé à partir des bulletins d'informations statistiques de la PME*

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور مستمر للفترة 2000-2016 ليصل تعدادها نهاية سنة 2016 إلى ما يقارب 1022621 مؤسسة بنسبة 97%. ولتعرف المؤسسات للمشاريع المصغرة جدا نموا متسارع وهيمنتها على النسيج الاقتصادي بنسبة 97.12%، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.57 % ثم المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.31 %. هذا الأمر أدى إلى سيطرة القطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع حسب الجانب القانوني حيث قدر عدد مشاريع القطاع العام بـ 390 مشروع وبنسبة 0.04% مقابل 102231 للقطاع الخاص أين تم توزيع هذه الأخيرة بنسبة 57% للأشخاص المعنوية، والباقي مكون من الأشخاص الطبيعيين بنسبة 43.65% تمثلت منها 21 % مؤسسة من المهن الحرة و23% مؤسسة من الأنشطة الحرفية. أين تم توزيعها على المناطق بنسبة 69.56 % مشروع في شمال، تليها منطقة الهضاب بنسبة 21.83 %، ثم منطقة الصحراء بدرجة أقل قدرت بنسبة 8.61% مشروع للمؤسسات خاصة [5].

الجدول رقم(02): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط سنة 2016.

قطاعات النشاط	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	%
الخدمات	302564	81	302645	52.52
البناء والاشغال العمومية	174848	28	174876	30.34
الصناعات التحويلية	89597	97	89694	15.56
الفلاحة	6130	181	6311	1.10
الطاقة والتعدين	2767	3	2770	0.48
المجموع	575906	390	576296	100

Source: *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement* ***Bulletin d'information Statistique de la PME,*** *donnees2017n0 30, p :7-10*

كما تبين خلال سنة 2016 هيمنة قطاع الخدمات على باقي القطاعات بنسبة 52.52% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30.34%، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15.56%، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 1.10 %، وقطاع الهيدروكاربونات والطاقة والتعدين بنسب شبه ثابتة، ليتبين في الأخير بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي ذات طابع خدمي أكثر منه انتاجي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسة لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مما يستوجب إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية، استنادا إلى الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يسمح بخلق الثروة وتثمينها مستقبلا.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: بالنظر إلى للأرقام والمعطيات الخاصة هذه المؤسسات، يتضح لنا أهميتها البارزة في الدور الذي تلعبه في عملية النهوض الاقتصادي البلاد من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع

القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة، وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي وتحسين التجارة الخارجية.

1-3- أهميتها في تشغيل القوى العاطلة عن العمل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[6] ، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 0202 371 عاملا في الجزائر أي ما نسبته 59% من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (03): تطور العمالة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2011-2015.

طبيعة المؤسسات		2011	%	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%
المؤسسات الخاصة	أجراء	1017974	85.99	1089647	58.95	1176377	58.76	1259154	85.37	1393256	58.75
	أرباب المؤسسات	658737	38.2	711275	38.49	777259	38.83	851511	39.47	934037	39.40
المؤسسات العمومية		48086	2.79	47375	2.56	48256	2.41	46567	2.16	43727	1.84
المجموع		**1724197**	**100**	**1848117**	**100**	**2001892**	**100**	**2157232**	**100**	**2371020**	**100**

***Source**: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, **bulletin d'information économique**; DSIS; bulletins, 2011- 2015.*

يتضح من خلال معطيات الجدول أن زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن بالنظر إلى مكونات القطاع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص لها أكبر نسبة مساهمة تقدر بـ 98,16%، ومن ثم الصناعات التقليدية 58,75% ومن ثم المؤسسات العامة 39,40%، أما المؤسسات العمومية فهي في تناقص مستمر، ومساهمتها ضئيلة جدا قدرت بـ 1,84% فقط وهذا راجع إلى توجه الدولة إلى الخوصصة وتفعيل القطاع الخاص.

2-3- أهميتها في زيادة الصادرات: قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة سواء بالتقليل من الاستيراد أو تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015:

الجدول رقم (04): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2014-201

القيمة : مليون دولار أمريكي

مجموعة المنتوجات	2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	938,55	36,35	588,07	28,51
النشادر المنزوعة الماء	567,81	21,99	502,31	24,35
الأسمدة المعدنية	292,42	11,33	438,85	21,27
سكر الشمندر	228,14	8,84	149,85	7,26
الهيدروجين حلقي	95,96	3,72	95,29	4,62

فوسفات الكالسيوم	123,74	4,79	37,01	1,79
الكحول غير الحلقية	47,32	1,83	35,30	1,71
الهيدروجين والغازات النادرة	38,79	1,50	34,44	1,67
التمور	47,01	1,82	24,95	1,21
المياه بما فيها المعدنية	11,80	0,46	9,89	0,48
المجموع الجزئي	2392	92,62	1 916	92,87
المجموع	**2582**	**%100**	**2 063**	**%100**

***Source**: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques,* ***bulletin d'information économique**; DSIS; bulletins, 2011- 2015.*

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الصادرات خارج المحروقات انخفضت بشكل ملحوظ 2582 مليون دولار سنة 2014 إلى 2063 مليون دولار سنة 2015 بسبب الأزمة التي شهدتها الأسواق العالمية للانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي اثر على الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت والنشادر المنزوعة الماء لكل من سنة 2014 و2015 بالرغم من انخفاضهما، حيث بلغ سنة 2015 على التوالي 28,51%، 24,35% أما المنتجات الأخرى والتي في الغالب هي موسمية كالتمر الذي بلغ نسبة ضئيلة جدا بـ 1.21% وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بحجم الصحراء الجزائرية، ويأتي كذلك المياه بما فيها المعدنية بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0.48%، والملاحظ من الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت تفتقد الميزة التنافسية واقتحام الأسواق العالمية بسبب حداثتها ونقص الخبرة في مجال التصديروإن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية فقط.

أما الدول المتعامل معها في إطار التصدير فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40%-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا و إلى 50% في الصين، وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

المحور الثاني: المشكلات التي تواجه الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات التي من شأنها التأثير على الدور الذي يلعبه هذا القطاع، وبخاصة أنه ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني كبديل لتنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات في ظل ما يشهده هذا الأخير من اضطرابات من شأنها التأثير السلبي على عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه مشكلات عديدة وعلى أصعدة مختلفة، ومن أهمها ما يلي:

1- المعوقات التنظيمية والمؤسسية: تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، وعلى أداء ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وعلى هذا الأساس، فإنه كلما توفرت قواعد واضحة وعادلة وفعالة، وأسواق تسهل دخول المؤسسات الجديدة ولا تعيق الإنتاج، والخروج من الأسواق، ومحاكم وإدارات حكومية فاعلة تلتزم بتطبيق القواعد والقوانين بشكل شفاف ومتوقع، وخدمات عامة مؤمنة بفعالية، فإن بيئة الأعمال تكون مساندة للنمو والتشغيل بشكل عام، ورغم أن البيئة المؤسسية تؤثر في كل المنشآت على اختلاف أحجامها، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات

المؤسسية[7]، نظرا إلى أن تلك المؤسسات لا تمتلك الإمكانات التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة.

فبالنسبة لإجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 إجراءات، أما في الجزائر فتتطلب المرحلة 12 إجراء إلزاميا بمعدل 21 يوما لكل مرحلة وبتكلفة تقدر بـ 6% من دخل الفرد، لتحتل المرتبة 145 عالميا مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع[8].

2- مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد التمويل أحد أهم المشكلات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحصول هذه المؤسسات إلا أن نتائجها تبقى محدودة نتيجة لمحدودية قدراتها التمويلية ويمكن القول أنّ إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع في الأساس الى الأسباب التالية: هذه الأخيرة على التمويل يعتبر أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدول في معالجة إشكالية تمويل.

1-2- الاعتماد على المصادر الذاتية: إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها يتمثل في الموارد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحاب هذه المؤسسات بالإضافة إلى الاقتراض من الأقارب فقد أثبتت العديد من الدراسات أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشأ بواسطة الموارد الذاتية، ففي فرنسا بينت دراسة أن 32% من المؤسسات اعتمدت كلية على الموارد الذاتية لتمويل استثماراتها في حين أن 39% لجأت للتمويل عن طريق البنوك، أما فيما يخص البلدان العربية فقد بينت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في تمويلها خاصة في مرحلة الإنشاء على المصادر الذاتية كالاقتراض من الأقارب والعائلة في حين تبقى نسبة اللجوء للبنوك ضعيفة كما جاءت الجزائر في الرتبة 177 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

الجدول رقم(05): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. %

البيان	الجزائر	الأردن	لبنان	المغرب	فلسطين	سوريا	اليمن
أفراد العائلة	59	25.4	49.2	52.2	65.8	49.1	93.9
أقارب آخرون	28.6	12.5	20.6	24.8	13.2	12.7	12.3
زملاء العمل	25.8	21.4	35.3	26.7	13.2	41.8	93.4
مؤسسات الاقتراض الصغير	10.9	9.1	11.3	27.5	26.3	27.8	42.8
بنوك	48	14	39.7	29.7	13.2	18.5	11.5
برامج حكومية	26.4	5.4	1.6	7.6	6.9	17.3	7.4
استثمارات	7	22.4	6.5	5.9	62.6	24.5	4.4
غيرها	-	5.6	3.2	-	5.3	5.6	-
لا يتوقع أي تمويل خارجي	30.3	49.2	54.3	50.5	49.3	33.7	46.2

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية 2009.

2-2- ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي: يمثل تواضع البنية التحتية المصرفية المتمثلة خاصة في عدم شفافية المؤسسات، وضعف نظم المعلومات الائتمانية المتمثلة خاصة في عدم وجود مكاتب للاستعلام الائتماني وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين، وعدم وجود ضمانات موثوق بها، وضعف حقوق القانونية أحد الأسباب الرئيسية لعزوف البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتحتل الجزائر مراتب متدنية في مجال البنية التحتية للقطاع التمويلي، والجدول التالي يوضح مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر سنة 2018 في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي.

الجدول رقم (06): مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي

الدولة	الترتيب (185دولة)	مؤشر حقوق القانونية (0-12)	عمق المعلومات الإئتمانية (0-8)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان	نسبة تغطية سجل الائتمان
الجزائر	177	2	0	0	2.9

Source: *Word Bank Group Flagship Report,* ***Doing Business 2018, Reforming to create jobs Algeria****, 2018, op cit, p:35.*

3-2- مشكلة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة: إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة يمثل أحد العقبات التي تزيد من حدة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعادة ما تنتهج الدول سياسات نقدية مختلفة تعطي أولوية للمؤسسات في الحصول على التمويل خاصة في مرحلة الإنشاء ومساندة المؤسسات المتعثرة(9)

والملاحظ أن معدلات الفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفع للغاية مقارنة بمعدلات الفائدة للمؤسسات الكبيرة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مقيدة بالأعباء الثانية خلال المراحل الأولى للنشأة مما يمنعها من القدرة على السداد فالتعثر والبحث عن جدولة القروض المتعثرة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها.

الجدول رقم (07): مؤشر القطاع النقدي والمصرفي في الجزائر للفترة 2010-2013.

البيان	نمو الأصول الأجنبية	الائتمان المنوح للقطاع الخاص	القروض المتعثرة	كفاية راس المال	العائد على الأصول
الجزائر	0.22	0.62-	0.67-	2.07	1.45

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2016 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2016، ص: 34.

4-2- قصور الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي: يتجسد ضعف الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي في عدم تطور الوساطة المالية، وكذلك في غياب وعدم تطور عدد من الأدوات التمويلية الهامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(10).

وتعتبر الجزائر من أقل الدول النامية تقدما من حيث تغطية عدد الحسابات المصرفية والقروض رغم ارتفاع نسبة البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعملاء، فتمويل الاستثمارات في الجزائر ما زال يعاني من بطئ شديد لعدم عدم ليونة القوانين في النظام البنكي الذي لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك وفقدانه على القدرة لتأقلم مع طلبات المستثمرين بسبب مرونة الإجراءات والمعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض وبطئ إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج، اضافة إلى فشل تجربة بورصة الجزائر مما

أدى بتصنيفها في المرتبة 132 في المؤشر التمويل في سوق الأسهم الأمر الذي جعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا[11] .

5-2- مشاكل التمويل المتعلقة بالمؤسسة: يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل رئيسي في الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع، عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، إضافة إلى استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية، قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية، انحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء وضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفاذ للأسواق وضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المنشآت الكبرى[12]، وكذلك في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل، فضلا عن الصعوبات التي تجدها تلك المنشآت في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.

والشكل التالي يوضح أهم ثلاث معوقات من وجهة نظر المؤسسات في الجزائر و بعض الدول العربية.

الشكل رقم (02): أهم ثلاث معوقات من وجهة نظر المؤسسات في بعض الدول العربية %

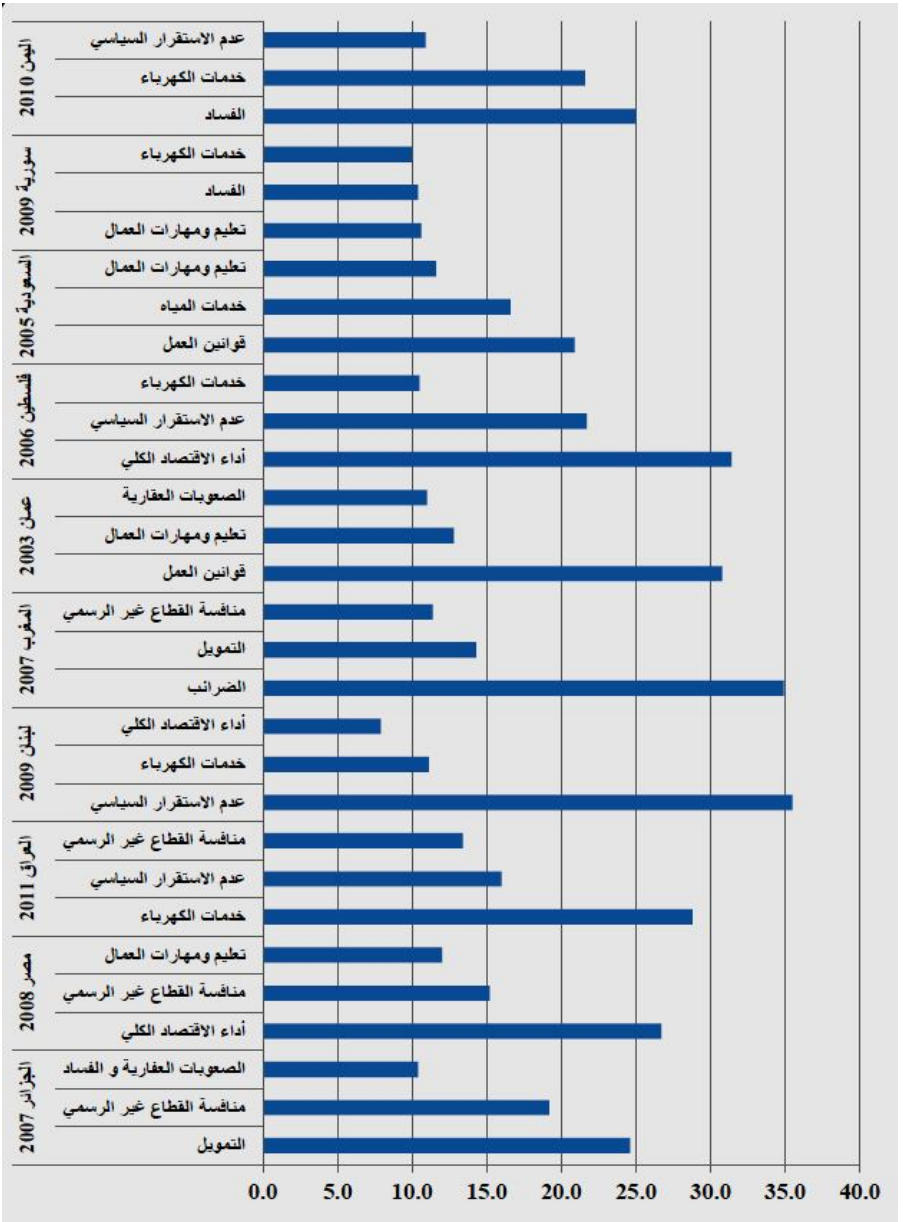

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، الصندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص:232.

ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن ضعف خدمات الكهرباء تمثل عائقا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمس من الدول العربية العشر المشمولة في العينة، بينما تمثل المنافسة غير العادلة للقطاع غير الرسمي، والمستوى التعليمي ومهارات العمال وعدم الاستقرار السياسي عوائق كبيرة في أربع دول، وأداء الاقتصاد الكلي والفساد في ثلاث دول، بينما لا يمثل التمويل عائقاً كبيرًا إلا في دولتين فقط.

أما بالنسبة للجزائر فتمثلت أهم العوائق الثلاث في التمويل ومنافسة القطاع غير الرسمي والصعوبات العقارية والفساد بحيث تتصدر مشكلة التمويل بنسبة 24% وتليه مشكلة منافسة القطاع غير الرسمي بنسبة 19%، والصعوبات العقارية والفساد بنسبة 11% حسب وجهة نظر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- المشكلات التسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات التسويقية في الجزائر والتي نجد منها ما يلي:

✓ نقص المهارات الإدارية والتسويقية مما ينجر عنه عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة والحديثة وعدم اتخاذ القرارات السليمة؛

✓ صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف؛

✓ عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والاعتماد على التعامل المباشر مع المستهلك النهائي؛

✓ عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة خاصة الصينية منها[13]؛

✓ تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي تؤدي إلى فقدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة كبيرة من الأسواق المحتملة نتيجة لتطبيق حق الأفضلية لصالح دول التكتل؛

✓ تحدي التنافسية نتيجة للتحرير المتزايد للتجارة الخارجية على المستوى العالمي والوطني؛

✓ غياب الفضاءات الوسطية المساعدة على التعريف بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالمعارض الوطنية والدولية على اعتبار أنها أول أسواق لتقديم وتوزيع المنتجات.

4- المشكلات الفنية: تعتبر الدراسات الفنية ودراسة الجدوى الاقتصادية وتوفر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية والتكنولوجية من المستلزمات الضرورية لاستمرارية أي مشروع في السوق، ومن المؤسف أن نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من نقص في هذه المجالات مجتمعة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها [14]:

✓ **نقص المعلومة:** التي أصبحت في وقتنا الحالي عنصرا إنتاجيا جديدا يتفوق في أهميته على عوامل الإنتاج التقليدية، ويمثل عنصرا حاسما في نجاح المؤسسة مما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات لتراقب وتساير تطورات السوق للتأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها؛

✓ **نقص العمالة المدربة:** وذلك في مجال دراسات الجدوى والسوق والتمويل، نتيجة عدم قدرة هذه المؤسسات على استقطابها لاعتبارات التكلفة؛

✓ **صعوبات تكنولوجية:** مردها إلى سببين هما عدم قدرتها على تطوير تكنولوجياتها الخاصة من جهة، وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيات المستوردة لاعتبارات التكلفة (براءات الاختراع)؛

✓ افتقار أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمواقع المناسبة نتيجة دائما لعامل التكلفة؛

✓ الانفصال الشبه تام بين الجامعة ومراكز البحث من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، والتي تعتبر المكان الطبيعي لتبني وتجسيد ثمرة الأبحاث والدراسات التي تتم فيها كما هو حاصل في كل دول العالم المتطورة.

خاتـمة:

وفي الأخير لاحظنا من خلال الدراسة على الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زال دون المستوى المطلوب منه، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها، لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقص من قدرتها على المنافسة، وهو ما يعني أن يمس هذا الإصلاح جوهر النظام القانوني والاقتصادي والإداري، لتحسين بيئة الأعمال هذه المؤسسات باعتبارها تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية كما يلي:

✓ تطوير كفاءة الجهاز المالي والمصرفي، والاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لضمان توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية؛

✓ تأسيس بنك للمعلومات يوفر قاعدة من البيانات لكل ما يتعلق بتأسيس وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن تغذيتها بشكل مستمر بفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والمستجدات مما يسمح للمستثمر للتعرف أكثر على قضايا تنمية هذه المؤسسات؛

✓ تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب، وذلك بتجسيده على أرض الواقع؛

✓ ضرورة خلق آليات تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء منتجاتهم لضمان استمرارية مشاريعهم.

✓ إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية ؛

✓ تشجيع إنشاء وتوفير الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير تمويل ذاتي لها.

الهوامش والاحالات:

(1) رابح خوني، رقية حساني،" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**"، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، 2008، ص:24-25.

(2) المادة 05 قانون رقم 02/17 مؤرخ في 2017/01/10 يتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 02، ص:05.

(3) المواد، 8-9-10، المرجع السابق، ص:06.

(4) المادة 15 المرجع السابق، ، ص:06.

(5) *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement* ***Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2017n^{0} 30, p :7-10***

(6) خالد قاشي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013**، مجلة" الأبحاث الاقتصادية "لجامعة البليدة 2، العدد الثاني عشر، جوان 2015، ص 23.

(7) تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2013، ص:220

(8) *Word Bank Group Flagship Report,* ***Doing Business 2018, Reforming to create jobs Algeria****, 2018, p:08. consulte en: 01/03/2018*

http://francais.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Profiles/Country/DZA.pdf

(9) عبد المجيد عبد المطلب،" **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 79.

(10) تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، مرجع سابق ص:222

(11) *World Economic Forum,* ***The Global Competitiveness Reports: 2017-2018****, p: 45.*

(12) تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، مرجع سابق ص: 231

(13) سعدان شبايكي، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، الاغواط، 2002/04/09، ص 04.

(14) رابح خوني، **واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2009** ، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية ، جامعة بسكرة ، 2011 ، ص 17 .